



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

كيفية المحافظة على النمو بالمرونة الاقتصادية والقدرة على التكيف الأنموذج الفرنسي لتدخل الدولة

كاثرين شكدام



كيفية المحافظة على النمو بالمرونة الاقتصادية والقدرة على التكيف الأنموذج الفرنسي لتدخل الدولة

كاثرين شكدام*

بالنظر إلى طبيعة الاقتصاد الفرنسي العالمي والواقع الذي لا مفر منه لـ «التشابكات»، فقد أظهر اختيار سوق الأسهم في عام ٢٠٠٨ عمق ترابط الاقتصادات الوطنية ببعضها بعض؛ وبالتالي وضع مفهوم النمو الوطني تحت ضوء عالمي أكبر.

وعلى الرغم من أن الدول تتحكم في اقتصادها السيادي، فإن السياسات سيكون لها تأثير على السوق العالمي، وسيتعين على الخبراء إضافة متغيرات أخرى في حساباتهم. وحينما يكون هناك نمو اقتصادي فإن ذلك يعني أن هناك زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (زيادة في قيمة الإنتاج الوطني نسبة للإنفاق الوطني) الذي بدوره يترجم إلى زيادة مستويات المعيشة، ويحسن الإيرادات الضريبية ويساعد على خلق فرص عمل جديدة.

وكي يستمرّ النمو الاقتصادي يجب المحافظة على الإنتاجية والطلب؛ وهو إنجاز ليس من السهل تحقيقه دائماً بسبب مجموعة العوامل التي يجب مواءمتها لدعم هذا النمو. وإن ازدهار فرنسا الاقتصادي الاستثنائي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية هو بالتأكيد مثال مثير للاهتمام لدولة تحقق السرعة الاقتصادية، ولكنها فشلت في إتقان المرونة الاجتماعية-الاقتصادية.

وعلى مدى ثلاثة عقود شهدت فرنسا نمواً في اقتصادها في عهد «الثلاثون المجيدة» بمعدل ٧٪ سنوياً. وكانت هذه السرعة بطبيعتها غير مستدامة؛ لأنها تؤدي في النهاية إلى إشباع السوق بغض النظر عن نسبة البطالة والحراك الاجتماعي والإبداع في مكان العمل.

ويوضح الرسم البياني رقم (١) رابطاً واضحاً هو السبب والنتيجة بين الإنتاجية (اللون الأزرق) والبطالة (اللون الأحمر) في أثناء عقود الثلاثين المجيدة وبعدها. في الوقت الذي حافظ فيه الناتج القومي الإجمالي الفرنسي (PNB)^١ على الزيادة المطردة بقيت معدلات البطالة منخفضة.

١. الناتج القومي الإجمالي هو القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات المنتجة في عام واحد من العمالة والممتلكات المقدمة من مواطني أي بلد.

* باحثة في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

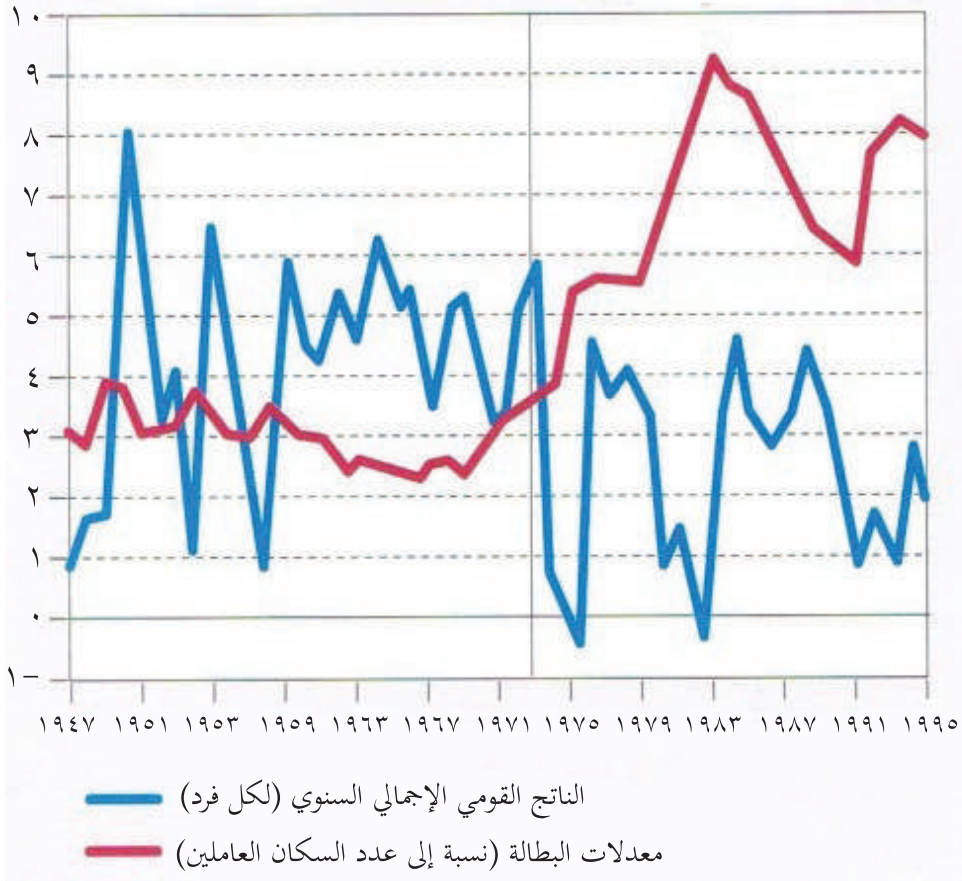
وتسببت أزمة النفط بإلحاق الضرر بنحوٍ عنيف بهذا النظام الإيكولوجي الاقتصادي؛ مما أدى إلى تراجع فرنسا وأغلب البلدان الصناعية.

وإن أي تغيير مفاجئ في المتغيرات يعكس اتجاه النمو، ويؤدي إلى تفعيل التأثير المتسلسل (تأثير الدومينو)، ما لم يتم وضع تدابير مثل اختبارات الضغط الاقتصادي في وقت مبكر لتحديد نقاط الضعف، وتنفيذ التدابير لتهدئة أي تراجع.

النسبة المئوية %

الثلاثون المجيدة

الأعوام العشرون المزرية



إذا كان «اللحاق بالركب» بعد الحرب قد عزز الاقتصاد، فإن الديناميكية الاقتصادية ما تزال مرتبطة بمستوى التنمية. وبوضع ذلك في الحسبان، يجب مراعاة ما يأتي: بحلول عام ٢٠٠٧ كان ٧٦٪ من السكان الفرنسيين يمتلكون هاتفاً متنقلاً، مما شكّل ضغطاً على الشركات المصنعة لفتح قنوات جديدة بسبب تشبع السوق.

كان المصنعون -وما زالوا- يبحثون عن تكنولوجيات جديدة لتسريع استبدال الهواتف النقالة، ويبحثون عن المشغلين لتقديم خدمات تستند إلى الميزات الجديدة المعروضة؛ مما يجبر على تجديد الأسواق على أساس النزعة الاستهلاكية.

ويقول الخبير الاقتصادي الفرنسي جان فوريستي -الذي صاغ مصطلح «الثلاثون المجيدة»-: من المتوقع أن الأمة ستعاني قريباً من خطر ارتفاع معدلات البطالة بناءً على ذروة المسيرة الاقتصادية لفرنسا؛ نتيجة سعي الصناعات الدائم لتحقيق مكاسب في الإنتاجية، والتشبع النسبي للأسواق الاستهلاكية.

وفي الوقت الذي كان فيه الفكر الاقتصادي متمسكاً بالنزعة الاستهلاكية، فقد دافع فوريستي عن التكيف والإبداع مع نظام إيكولوجي مالي دائم التغيّر. وقد أدرك فوريستي قبل العديد من أقرانه أن اقتصاداً وطنياً مزدهراً لا يمكن أن يتحقق من الفراغ، وأن عوامل مثل الهجرة، والتعليم، والحراك الاجتماعي، والابتكار، ومجموعة من المتغيرات الأخرى كلها يجب أن يتم موازنتها لصياغة سياسة متماسكة. وقد أظهر فوريستي التطور المرتبط بالقوة الشرائية للفرد مقابل «السعر الحقيقي»^٢ لأي سلعة معينة.

وكي تحافظ الشركات المصنّعة على حصتها في السوق بل حتى تطويرها، فإن هذا يعني أن هناك حاجةً إلى تطوير إما نحو تحسين الإنتاجية وإما التقدم التكنولوجي مثل توليد النمو المستدام.

ومن الأفضل تصوّر الرؤية الاقتصادية لفرنسا بأن يضع خبير الاقتصاد معياراً عالمياً لقياس السعر الحقيقي للمنتج على وفق حساباته: «العمل مقابل الوقت الذي يحتاجه لتحقيقه»؛ فهذا يسمح -بمرور الوقت- معرفة مدى التطور في القوة الشرائية، وإن طريقة الحساب هذه تحيد آثار

٢. السعر الحقيقي: سعر المنتج أو الضمان المالي مقاسة بالشروط السعريّة الثابتة للحصول على تعويضات نتيجة التضخم. فمثلاً: على الرغم من أن سعر المنتج يزداد من جنيه إسترليني واحد إلى ١,١٠ جنيه إسترليني (زيادة ١٠٪) بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤، فإذا ارتفع السعر العام خلال هذه المدة بنسبة ٢٠٪، فإن السعر الحقيقي للمنتج يكون قد انخفض.

زيادة الأسعار على وفق القطاعات وزيادة المداويل التي لا تتطور بالسرعة نفسها.

ولتقديم سياق لهذه النظرية، يشير فورسيتي (على سبيل المثال) إلى السعر الفعلي لساعة الكيلو واط من الكهرباء التي انخفضت بسبب التقدم التكنولوجي منذ عام ١٩٢٥، وفي حين شهدت بعض الخدمات -مثل حلاقة الشعر- زيادةً كبيرةً، تماشياً مع التضخم.

على الرغم من كونه غير معروف على الساحة الدولية، إلا أن الفرنسيين يستشهدون غالباً بفورسيتي لأنه بمنزلة الأب للاقتصاد الوطني الفرنسي؛ فقد ألهم عمله صناعات السياسة من خلال تقديم أداة مفاهيمية للخبراء التي سمحت لهم بإضفاء طابع منطقي للعلامة التجارية الفرنسية للرأسمالية الاشتراكية. ففي كتابه «20eme Cicle Le Grand Espoir du» الذي نشر في عام ١٩٤٩ ذكر فورسيتي نظريات زيادة الإنتاجية وتطور القطاعات الثلاثة (الابتدائية والثانوية والعالي)، مجادلاً أن التقدم التكنولوجي والإنتاجية هما المحركان الرئيسيان لفرنسا في ذلك الوقت.

وعلى الرغم من أن فورسيتي لم يكن وحيداً في دراسته لانتعاش اقتصاد فرنسا، إلا أن فهمه لقيم البلاد والعوامل الاجتماعية-السياسية الرئيسة الدافعة جعل لتحليله صدى ليس بين الجمهور فحسب وإنما بين مسؤولي الدولة كذلك.

ولا يمكن فصل انتعاش فرنسا، على الرغم من ملاءمته للتقدم الاقتصادي العالمي، عن الفلسفة الاقتصادية الفرنسية والطموحات المؤسسية. وإن ما يجعل نمو فرنسا مختلفاً عن معاصريها في وقت يتسم بالإيجابية المالية الشديدة هو التزام الدولة بتوجيه هذا النمو وحشده بحيث يكون موجوداً ضمن استراتيجيات اجتماعية وسياسية محددة.

وإذا تطلعت فرنسا إلى أن يزدهر اقتصادها، فإنها أرادت أن تفعل ذلك لتعزيز المساواة الاجتماعية من خلال العمالة الكاملة. وإن الحق في العمل متجذر في الوعي الفرنسي العام، وهو امتداد للجمهورية.

وقد أكد فورسيتي في مقابلة أجرتها الباحثة معه في وقت سابق، قائلاً: "قبل كل شيء، كانت الأعوام الثلاثون المجيدة -من الناحية الاقتصادية- عهداً رائعاً للغاية، فهي ثورة غيرت البلد بنحو عميق... إذ لم يصبح الإنتاج أكثر أهمية فقط، بل يُحصّل عليه بعدد أقل من ساعات العمل. وفي السابق، كان الإنتاج منخفضاً مع عدد كبير من العمال، لماذا؟ لأن تقنيات الإنتاج

كانت أقل فعالية مما هي عليه اليوم“. وأضاف: ”زادت المحاصيل لكل هكتار بنحو كبير، ففيما يخص القمح، ازداد من اثني عشر قنطاراً للهكتار الواحد إلى ثلاثين؛ أما النبيذ فازداد من خمسة وعشرين هكتوليتراً إلى مئة هكتوليتراً! وبالمقابل، زاد عدد العمال الزراعيين لكل مئة هكتار من ثمانية وعشرين إلى ثمانية، وهذا يعني أن ثمانية أشخاص يحصلون على إنتاج أعلى بكثير من ثمانية وعشرين شخصاً في عام ١٩٤٦“؛ ومن هذا يتبين أن فورسيتي يعتقد أن كفاءة العمل هي المحرك الرئيس للنمو.

يجب أن نلاحظ أن إدارة فرنسا للعقود الثلاثة، توقفت على خلفية أزمة النفط عام ١٩٧٣. على الرغم من أن فرنسا لم تتعرض بنحو مباشر للحظر النفطي، فإن الزيادة التي بلغت خمسة أضعاف بين تشرين الأول وتشرين الثاني ١٩٧٣ لسعر برمبل النفط أثرت بشدة على اقتصادها، بل حتى الأسواق العالمية؛ لدرجة أنه في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٣ أعلن رئيس الوزراء بيير ميسمير سلسلة من القرارات لخفض استهلاك الطاقة من طريق فرض حظر على الإعلانات المضئية، والإضاءة في واجهات المتاجر والمكاتب الفارغة بين الساعة ١٠ مساءً و٧ صباحاً، وإيقاف البث تلفزيوني بعد الساعة ١١ مساءً باستثناء أيام السبت والأحد وأيام العطل الرسمية؛ واستعمال التدفئة بنحو أقل، وفرض سرعات محددة على المركبات.

في غضون بضعة أشهر فقط، انتقلت مكانة فرنسا الاقتصادية من «الازدهار» إلى «الانحيار»، إذ كشفت عن نقاط الضعف التي فشلت الدولة في تحديدها، لكنها وضعت أحكاماً لها.

بعد عمل فورسيتي في هذا السياق منطقي للغاية لأن منهجه يستعيد الواقع الاقتصادي الذي تستند عليه الإحصاءات على أساس المقارنة التاريخية.

وتستند منهجية فورسيتي بنحو أساس على محاولة إعادة بناء الحقائق الاقتصادية الماضية والمعاصرة من خلال جمع الإحصاءات المتوفرة أو إعادة حساب المفقود منها. لكن الصعوبة كانت هائلة؛ لأن الإحصائيات لم تكن متوافرة، وفي أحسن الأحوال كانت مبعثرة أو غير كاملة أو متحيزة أو خاطئة. ومع عدم وجود نظام لحفظ الملفات ولا قاعدة بيانات محوسبة، عانى النمو الاقتصادي لفرنسا من نقص في متابعتها مما جعل الأمة في نهاية الأمر عرضة للمعاناة الاقتصادية.

٣. ١٦ و١٧ تشرين الأول ١٩٧٣، أعلنت الدول العربية المنتجة للنفط فرض حظر على شحنات النفط للدول التي تدعم إسرائيل في حرب يوم الغفران.

إذا كان حدس فورسيتي صائباً فإن البيانات ضمن سياقها الاجتماعي السياسي هي فقط التي ستمكننا من رؤية حقيقية أي موقف اقتصادي لأي دولة، وبالتالي تسمح بالتوقعات أو التفكير، ودراسة التغيرات في هيكل الاستهلاك أو الاستحواذ، والتقدم التكنولوجي وكذلك الإنتاجية، على وفق الطريقة المتبعة لتحليل تلك البيانات.

وإن ما يعد مهماً في عمل فورسيتي هو ذلك الرابط الذي يحاول تأسيسه بين العناصر المختلفة للواقع الاقتصادي، إذ يقوم نوجه على تحليل عواقب النمو الاقتصادي على الواقع الاجتماعي.

في كتابه «الثلاثون المجيدة» يبدأ الخبير الاقتصادي بمقارنة مصطنعة بين قريتين -برتغالية وفرنسية- لوصف الاختلاف بين الدولتين فيما يخص التنمية في الريف.

وتمثل القرية الأولى الوضع المشترك لجميع البلدان متخلفة النمو، بينما تمثل الثانية النتائج المترتبة على تحسين الإنتاجية على الظروف المعيشية وعلى البنية الاجتماعية.

إن التباين الإحصائي كان لافتاً للنظر منذ البداية، ففي هاتين القريتين -التي تملكان عدد سكان متقارب تقريباً حوالي (٥٣٤ مقابل ٦٧٠)- كان (٧٤٪) من السكان نشطين بنحو رئيس في قطاع الزراعة في القرية الأولى، مقابل (٢٤٪) في الثانية.

وكان عدد العمال أقل بكثير (٥٢٪ مقابل ٣٢٪) بسبب التعليم والتقاعد. واختلف كل شيء بنحو كبير، مثل: معدل المواليد (٤٪ مقابل ٢٪)، وفيات الرضع (٩,٥٪ مقابل ١,٤٪)، والتنقل (٧٥٪ من السكان الأصليين في القرية مقابل ٣١٪)، ونسبة محاصيل القمح لكل هكتار (١٢ مقابل ٣٥)، أو النبيذ (٢٥ مقابل ١٠٠)، والعمال لكل هكتار (٢٨ مقابل ٨)، واستبدال حيوانات الحراثة (١٠٠ إلى ١) بالجرارات (٢ مقابل ٤٠). وتتناقض المعدات المنزلية بنحو أكبر، وعلى النحو الآتي: الثلاثجات (٥ مقابل ٢١٠)، الغسالات (٠ مقابل ١٨٠)، المراض الداخلي (١٠ مقابل ١٥٠)، الهواتف (٥ مقابل ١١٠)، المركبات (٥ مقابل ٢٨٠)، الراديو (٥٠ مقابل ٢٥٠).

لم تكن دراسة فورسيتي مصطنعة كما ذكر في مقدمة كتابه، ففي الواقع رُبطت دراسته بقريتين فرنسيتين، هما دويل وكويرسي -مفصولين بالوقت- بداية سنوات الثلاثين المجيدة ونهايتها. وكانت الفكرة هي التأكيد على الاختلافات بين المجتمع التقليدي والحديث من منظور اجتماعي اقتصادي.

يمكن أن تساعد نتائج فورسيتي ونظريته في تخطيط الاقتصادات الناشئة واستباق الصعوبات التي قد تواجهها من خلال الاستنباط. ومن هذه المقاربة التجريبية، تبنى فورسيتي نظريته الاقتصادية، وهي نظرية أثرت تأثيراً عميقاً على الرؤية الاقتصادية لفرنسا.

تتماشى أعمال فورسيتي مع أول الأبحاث التجريبية والإحصائية والمسوحات الاجتماعية. حينما يصف حالة الإنتاج في القرن السابع عشر، سيظهر على سبيل المثال أن العائد الزراعي في القرنين السابع عشر والثامن عشر كان بالكاد يكفي لإطعام السكان الفرنسيين في ذلك الوقت؛ وبالتالي ربط السمات الأثروبولوجية للدولة بتطور تكنولوجيتها.

ولكن كيف يمكن تطبيق هذه النظرية -أو بالأحرى فرضية هذه النظرية- في يومنا هذا في الوقت الذي يشهد انعدام اليقين الاقتصادي وانعدام الاستقرار السياسي؟

إذا كانت السنوات الثلاثون المجيدة تعدُّ «عصراً ذهبياً» لفرنسا -حيث أصبح تحقيق المثل الاجتماعية أمراً ممكناً على خلفية ازدهار الاقتصاد، وعلى إثرها شهدت فرنسا إجازات مدفوعة الأجر، وتوفير الضمان الاجتماعي، والتعليم المجاني -على سبيل المثال لا الحصر- إلا أن فرنسا في تلك السنوات واجهت عدة صعوبات.

وقد يجادل المرء في أن الإدارة الاقتصادية التاريخية لفرنسا كانت محكوم عليها بالفشل، وأن أزمة النفط في عام ١٩٧٣ لم تقم سوى بتعجيل ذلك. وفي الوقت الذي خرجت فيه فرنسا من فقاعات الحرب العالمية الثانية كدولة أقوى وأغنى إلى حد كبير -فإن فشل الدولة في توقع انعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية التي ولّدتها سياساتها في نهاية المطاف منذ تأسيسها على أساس الاستعمار أدت إلى إحباط السرعة الاقتصادية لفرنسا.

ما تزال كيفية الحفاظ على النمو الاقتصادي في بيئة دائمة التغير تشكل تحدياً تواجهه الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء. وإن أنموذج فرنسا -الطرق التي تصوغ بها الجمهورية استراتيجيتها الاقتصادية- لتحقيق تطلعاتها الاجتماعية-السياسية ليست سوى مثال على ذلك.

وقد يعتقد المرء بأن درس فرنسا الأكبر يكمن في إخفاقاتها ثم نجاحها؛ لأنها تشير إلى تلك المتغيرات التي فشلت الدولة في النظر فيها عند وضع استراتيجيتها. يكمن التحدي الأكبر لدينا في قدرة أي دولة على إيجاد مصدر دائم للتمويل للاستثمار في البنية التحتية - وهو أساس أي اقتصاد سليم.

وتكمن الفكرة في الدراسات المترابطة، أو أن الطريقة التي يتم بها تصور الاقتصاد تتطلب بعض المعايير. وأصبحت الاقتصادات الوطنية أكثر تعقيداً وتخضع للمزيد من المتغيرات بسبب العولمة على الرغم من تطور قطاعات صناعية جديدة، وظهور بني اجتماعية جديدة، وحركات سياسية، والندرة، والوصول إلى الموارد الطبيعية، واتجاهات الهجرة، وما إلى ذلك وهلم جراً.

وإذا كانت القاعدة ما تزال قائمة على أن الإنتاجية والطلب يقودان السوق، فإن نجاح أي دولة في تحقيق مثل هذا التوازن في الموازنة يتطلب قدراً أكبر من المرونة والتبصّر منذ أي وقت مضى.